

## دور المرونة الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي للجزائر في ظل تزايد عدم اليقين العالمي

رقية بوقراس\*

أستاذة محاضرة (قسم العلوم السياسية-كلية الحقوق والعلوم السياسية)

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستعانم

تاريخ الاستلام: 2024/05/07 / تاريخ المراجعة: 2024/06/27 / تاريخ القبول: 2024/06/28

### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف مفهوم المرونة الاقتصادية وأهميتها لتحقيق التنوع الاقتصادي بالنسبة للجزائر في السياق العالمي الراهن في ظل تنامي عدم اليقين الاقتصادي الدولي، من خلال تحليل الآليات المستجدة التي تم تبنيها من أجل تحقيقها من خلال تنوع الاقتصاد والسياسات الحكومية التي يمكن تبنيها لتعزيزها، بتقديم نظرة شاملة للعوامل التي تؤثر فيها بما في ذلك الابتكار والتنمية التكنولوجية والتعليم والقدرات البشرية والتجارة الدولية ومناقشة تأثير البنية التحتية والسياسات الاقتصادية على فعاليتها ونجاحها

الكلمات الدالة: المرونة الاقتصادية-عدم اليقين الاقتصادي الدولي-التنوع الاقتصادي-الاقتصاد الجزائري-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

**Le rôle de la flexibilité économique dans la réalisation de la diversification économique en Algérie Face à l'augmentation de l'incertitude mondiale**

**Roukaia BOUKARRAS**

### Résumé :

Cet article vise à examiner l'importance de la flexibilité économique pour l'Algérie dans le contexte mondial actuel, caractérisé par une augmentation de l'incertitude économique. Il analysera l'adoption de nouveaux mécanismes pour atteindre la flexibilité économique et explorera les politiques gouvernementales pouvant être mises en œuvre pour l'améliorer. L'article fournira un aperçu complet des facteurs qui influencent la flexibilité économique, tels que l'innovation, le développement technologique, l'éducation, les capacités

humaines et le commerce international. De plus, il abordera l'impact des infrastructures et des politiques économiques sur l'efficacité et l'efficience de ces facteurs.

**Mots clefs :** La flexibilité économique, l'incertitude économique internationale, la diversification économique, l'économie algérienne, les réformes économiques en Algérie.

## **The Role of Economic Flexibility in Achieving Economic Diversification in Algeria Amid Increasing Global Uncertainty**

**Roukaia BOUKARRAS**

### **Summary:**

This paper aims to examine the significance of economic flexibility for Algeria within the current global context characterized by increasing economic uncertainty. It will analyze the adoption of new mechanisms to achieve economic flexibility and explore government policies that can be implemented to enhance it. The paper will provide a comprehensive overview of the factors that influence economic flexibility, such as innovation, technological development, education, human capabilities, and international trade. Additionally, it will discuss the impact of infrastructure and economic policies on the effectiveness and efficiency of these factors.

**Key Words:** economic flexibility, international economic uncertainty, economic diversification, the Algerian economy, economic reforms in Algeria.

### **مقدمة:**

تعرّف المرونة الاقتصادية بقدرة النظام الاقتصادي على التكيف والتعامل مع التغيرات والصدمات التي تحدث في البيئة الاقتصادية، سواء كانت داخلية أو خارجية، بطريقة سريعة وفعالة، إنها تشير إلى مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المفاجئة والصعبة، وتحقيق استقراره ونموه في وجه الضغوط الاقتصادية المتغيرة؛ بمعنى القدرة على التحمل في ظل التحديات والعوامل التي تسبب عدم اليقين الدولي، باستشراف التوقعات غير الثابتة والتغيرات غير المحددة في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي.

تعتبر المرونة الاقتصادية أمراً حيوياً للجزائر في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد؛ يأتي ذلك في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ما يجعل

الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والصدمات الاقتصادية المحتملة. ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، لابد على الجزائر تنويع اقتصادها وتعزيز المرونة الاقتصادية.

ومن خلال خطوات ملموسة مثل تعزيز التبادل التجاري الحر مع دول مثل موريتانيا ومالي والنيجر، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز التنوع الاقتصادي، يمكن للجزائر أن تعزز مرونتها الاقتصادية وتقليل تأثير الصدمات الخارجية على اقتصادها. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الجزائر إلى تطوير الحوكمة والشفافية، وتعزيز التمويل وتطوير الأسواق المالية لدعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الإطار عملت الجزائر على تعزيز مجالات التعاون وإعادة النظر في الشركاء، الى جانب تبني سياسات فعالة لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام، حيث أبانت الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية المنتهجة في السنوات الأربعة الأخيرة عن مرونة النظام الاقتصادي وقدرته على التكيف والتفاعل الآن مع المستجدات الاقتصادية الدولية، وفاعلية التدابير والإجراءات المتخذة التي مكنت من الحفاظ على استقرار داخلي نوعي دعمته سياسة منهجية بتنويع الاقتصادي. من ذلك تتساءل الدراسة:

**إلى أي مدى ساهمت المرونة الاقتصادية للجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي والحد من تبعات عدم اليقين الذي يشهده الاقتصاد الدولي؟**

تظهر علاقة المرونة الاقتصادية وعدم اليقين الاقتصادي الدولي في العديد من النواحي، وهي تثير العديد من التساؤلات منها: كيف يؤثر عدم اليقين الاقتصادي الدولي على المرونة الاقتصادية؟ ما هي استراتيجيات المرونة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر للتعامل مع عدم اليقين الاقتصادي الدولي؟ وكيف يمكن لإعادة النظر في الشركاء الاقتصاديين وتعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين الدول تعزيز المرونة الاقتصادية للجزائر وتحقيق التنوع؟

إجابة هذه التساؤلات تتطلب تحليل متعمق للظروف الاقتصادية للجزائر والسياسية العالمية وتأثيرها على المرونة الاقتصادية وعدم اليقين الاقتصادي، فقد تتفاوت وفقًا للسياق الدولي والتحويلات الاقتصادية الراهنة. وهي تحيل الى طرح فرضية مفادها أن: مرونة الاقتصاد الجزائري (التي تتمظهر من خلال الإصلاحات المكثفة، والقدرة على التكيف والتطوير وتبني الحلول

المبتكرة) ساهمت في الحفاظ على تحقيق التنوع الاقتصادي واستقرار الأوضاع الاقتصادية، في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد الدولي.

## I- المرونة الاقتصادية: اطار نظري ومفاهيمي

المرونة الاقتصادية ظاهرة هامة في دراسة وفهم النظم الاقتصادية وتحليل سلوك الاقتصاد، على الرغم من أن هناك تعاريف مختلفة وأساليب قياس متعددة لها، وهي تشير إلى قدرة النظام الاقتصادي على التكيف والتعامل مع التغيرات والاضطرابات المختلفة. فالاقتصاديات المرنة تعتبر قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والتقلبات الدورية بشكل أفضل وتتعاوى بسرعة أكبر بعد حدوثها<sup>(1)</sup>.

يتم قياس المرونة الاقتصادية عادة من خلال استجابة العوامل الاقتصادية المختلفة للتغيرات في البيئة الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن قياس مرونة العرض من خلال قدرة الشركات على زيادة أو تقليص إنتاجها بسرعة استجابة لتغيرات الطلب أو الأسعار، وبالمثل، يمكن قياس مرونة الطلب من خلال قدرة المستهلكين على تعديل مستوى استهلاكهم استجابة لتغيرات الأسعار أو الدخل.

إن إدراك مستوى المرونة الاقتصادية في الاقتصاد يساعد الحكومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة مثل تحديد السياسات الضريبية والنقدية والمالية، كما يساعد المستثمرين في فهم توجهات السوق وتقدير المخاطر المحتملة والعوائد على استثماراتهم. وبالنسبة للشركات، فإن فهم مرونة العرض والطلب يمكنها من التخطيط الاستراتيجي لإنتاجها وتوزيعها وتسعير منتجاتها بشكل أفضل، مما يساعدها على تحقيق الربحية والنجاح في سوق المنافسة.

بشكل عام، المرونة الاقتصادية هي عنصر أساسي لاستقرار النظام الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام؛ ومن المهم للمؤسسات الاقتصادية والحكومات والمستثمرين أن يدركوا ويحللوا مدى المرونة الاقتصادية في سياقها الخاص، حتى يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات الصحيحة والتكيف مع التحديات والفرص الاقتصادية المتغيرة<sup>(2)</sup>.

تلعب المرونة الاقتصادية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الشامل والمستدام، فعندما يكون الاقتصاد مرناً، يمكنه التكيف بسرعة مع التحديات والاضطرابات والتقلبات الاقتصادية، وهذا يساعد في تقليل تأثير الأزمات ويعزز القدرة على العودة إلى مسار النمو بسرعة.

بالإضافة إلى ذلك، توفر المرونة الاقتصادية معلومات هامة للمستهلكين والشركات، على سبيل المثال، عندما يكون العرض مرناً، يكون هناك قدرة أكبر لزيادة الإنتاج وتوفير المزيد من المنتجات والخدمات لتلبية طلب المستهلكين، وعندما يكون الطلب مرناً، يمكن للمستهلكين تعديل استهلاكهم استجابة لتغيرات الأسعار أو الدخل.

من جهة أخرى تعكس المرونة الاجتماعية حالات عدم المساواة في المجتمع بسبب العوامل مثل العرق، النوع، المستوى الاجتماعي، وغيرها. وتحقيق المرونة الاجتماعية يتطلب العمل على تقليل الفجوات والتمييز وضمان تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع، لأن تعزيز المرونة الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لذلك، يجب أن التركيز على تحقيق المرونة الاقتصادية والاجتماعية معاً، لأنهما يتكاملان في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة وضمان العدالة والمساواة في المجتمع<sup>(3)</sup>. وتبرز المرونة الاقتصادية في أشكال عديدة، منها:

- **مرونة الأسعار:** (Price elasticity) إذا كانت كمية السلع تتغير بشكل كبير بالنسبة للتغير في السعر، فإن السلعة أو الخدمة تعتبر ذات مرونة عالية.
- **مرونة الإنتاج:** تشير إلى قدرة الإنتاج على التكيف مع التغيرات في الطلب والعرض والتكنولوجيا.
- **مرونة العرض:** تعتبر مرونة العرض (Supply elasticity) مفهوماً يقيس قدرة العرض على التغير استجابةً لتغير في الأسعار.
- **مرونة الاستثمار:** تعبر عن القدرة على تكيف الاستثمارات مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية.
- **مرونة النظام الاقتصادي:** تشير إلى قدرة النظام الاقتصادي بشكل عام على التكيف والاستجابة للتحويلات والاضطرابات.
- **التنوع الاقتصادي:** التنوع الاقتصادي يشير إلى عملية تحول الدولة من اعتمادها على مصدر واحد للدخل، مثل النفط، إلى تعدد مصادر الدخل. يهدف التنوع الاقتصادي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام من خلال توسيع قاعدة الاقتصاد وتقليل التبعية على مصدر واحد. يعتبر التنوع الاقتصادي مهماً للدول المنتجة للسلع الأساسية، حيث يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة. ويعتمد مؤشر التنوع الاقتصادي على المؤشرات الكمية لتقديم معيار كمي وترتيب عالمي للتنوع

الاقتصادي للدول. وهو يعكس مستوى المرونة الاقتصادية للدولة، التي تعتبر مقياساً أساسياً لتعزيز التنوع.

## 1- النماذج الاقتصادية المفسرة للمرونة الاقتصادية:

انبرت العديد من النماذج النظرية إلى شرح وتفسير المرونة الاقتصادية وتحليل تأثيرها على الاقتصادات؛ ومنها:

- **نموذج التكيف الاقتصادي (Economic Adjustment Model)<sup>(4)</sup>:** يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الأساسية لشرح المرونة الاقتصادية، حيث يفترض وجود آليات تكيفية في الاقتصاد تسمح بتعديل الإنتاج والاستهلاك والتوظيف في مواجهة التغيرات الاقتصادية، ويعتمد هذا النموذج على فرضية وجود سوق عمل مرنة، حيث يمكن للأجور والأسعار التكيف بسرعة لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- **نموذج النقلة النوعية (Structural Transformation Model)<sup>(5)</sup>:** يركز هذا النموذج على تحول الاقتصاد من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة والمتطورة. يشير إلى أن المرونة الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد، مثل تحول من الزراعة إلى الصناعة ومن ثم إلى الخدمات، يعتبر هذا النموذج مهماً في فهم عملية التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القدرة على التكيف والتجديد.
- **نموذج الابتكار والتكنولوجيا (Innovation and Technology Model)<sup>(6)</sup>:** يركز هذا النموذج على دور الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق المرونة الاقتصادية. يشير إلى أن الابتكار والتقدم التكنولوجي يمكن أن يسهما في تحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات. يتطرق هذا النموذج إلى أهمية الاستثمار في البحث والتطوير وتشجيع الابتكار لتعزيز المرونة الاقتصادية.
- **نموذج الاقتصاد الاجتماعي (Social Economy Model):** يشير هذا النموذج إلى أن المرونة الاقتصادية ليست مقتصرة على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتطلب أيضاً اهتماماً بالجوانب الاجتماعية والبيئية. يعزز هذا النموذج الاستدامة والمسؤولية

الاجتماعية ويؤكد على أهمية توجيه الاقتصاد نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

• **نموذج الاقتصاد الهيكلي (Structural Economics Model):** يركز هذا النموذج على العوامل الهيكلية التي تؤثر على المرونة الاقتصادية، مثل التركيب الصناعي وتنوع القطاعات. يشير إلى أن الاقتصادات ذات التنوع الهيكلي العالي تكون أكثر مرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية والتغيرات.

• **نموذج الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based Economy Model)<sup>(7)</sup>:** يعتبر هذا النموذج مهماً في فهم المرونة الاقتصادية في العصر الحديث. يركز على دور المعرفة والمعلومات والابتكار في تعزيز القدرة على التكيف والتجديد. يشير إلى أن الاقتصادات التي تستثمر في تطوير المعرفة وتحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للتجارة تكون أكثر مرونة.

• **نموذج الاقتصاد الجديد (New Economy Model)<sup>(8)</sup>:** يركز هذا النموذج على تأثير التحولات التكنولوجية والتكنولوجيا الرقمية على المرونة الاقتصادية. يشير إلى أن الاقتصادات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة والتجارة الإلكترونية وتعتمد على الابتكار في عملياتها تكون أكثر مرونة وفاعلية.

• **نموذج الاقتصاد الاستدامي/المستدام (Sustainable Economy Model):** يركز هذا النموذج على المرونة الاقتصادية في سياق التنمية المستدامة. يشير إلى أن الاقتصادات التي تهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث وتعزيز العدالة الاجتماعية تكون أكثر مرونة على المدى الطويل.

نموذج الاقتصاد الاستدامي يعتمد على تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل يحافظ على الموارد الطبيعية ويحسن من نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية، يركز هذا النموذج على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحترام للبيئة والمجتمع، يهدف إلى تعزيز الاستدامة من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات تعتمد على الاستخدام الفعال للموارد وتحسين الكفاءة البيئية والاجتماعية. يعتبر الاقتصاد الاستدامي جزءاً أساسياً من التطورات الحديثة في مجال الاقتصاد ويسعى إلى تحقيق التنمية بشكل يحافظ على الموارد ويحسن من نوعية الحياة.

وهو يتداخل مع ما يعرف بالاقتصاد البيولوجي الدائري والمستدام يعتبر نموذجاً اقتصادياً مبتكراً يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام وفعال من حيث استخدام الموارد الطبيعية وتقليل النفايات. وتبين جدوى هذا النموذج من خلال عدة أسباب منها:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: يساهم الاقتصاد البيولوجي في الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال استخدامها بشكل مستدام وتقليل الهدر.
- الحد من التلوث: يعمل النموذج البيولوجي على تقليل التلوث والتأثير البيئي السلبي من خلال تقليل النفايات واستخدام مواد قابلة للتحلل.
- تعزيز الابتكار والاستدامة: يشجع النموذج البيولوجي على الابتكار في استخدام الموارد وتطوير مواد بديلة تعتمد على الموارد المتجددة.
- الاستدامة الاقتصادية: يعزز النموذج البيولوجي الاستدامة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو والرفاهية بشكل يحافظ على الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية.
- الحد من الاعتماد على المواد البلاستيكية: يساهم النموذج البيولوجي في تقليل الاعتماد على المواد البلاستيكية واستخدام مواد بديلة صديقة للبيئة.

بشكل عام، يظهر الاقتصاد البيولوجي الدائري والمستدام جدواه من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحترام للبيئة والمجتمع، وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد وتقليل الآثار البيئية البيئية<sup>(9)</sup>.

يمكن استخدام هذه النماذج معاً للحصول على رؤية شاملة للمرونة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام نموذج النقلة النوعية لفهم عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد وتحديد القطاعات التي تحتاج إلى تطويرها، بينما يمكن استخدام نموذج الابتكار والتكنولوجيا لتحديد كيفية استخدام التكنولوجيا والابتكار لتعزيز تلك القطاعات، حيث تستند هذه النماذج إلى افتراضات ونظريات مختلفة وتعكس تركيبة متنوعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لذا قد يكون لديها تركيزات وتصورات مختلفة.

عمدت الجزائر الى اختيار مجموعة من النماذج التي تتناسب مع ظروف الدولة وقدراتها الاقتصادية، عن طريق دمج جملة الفرص التي يمنحها كل نموذج، بهدف تنويع الاقتصاد وتشجيع

الابتكار والتكنولوجيا، وبناء نموذج اقتصادي جديد يضمن الاستدامة والتنمية الشاملة والمتوازنة ويحترم الجوانب البيئية في الوقت الذي يشجع على المفاوالتية وتشجيع الشركات الناشئة. ويعتبر النموذج الجزائري نموذجا مستقلا ومتكاملا يحمل خصوصيات الداخل ويتكيف مع متطلبات المجتمع الدولي، ويعرض فرص كثيرة ومتباعدة مكنته من تجاوز تبعات عدم اليقين الاقتصادي الدولي، جعل من الجزائر قبلة لشركاء دوليين جدد.

## 2- أهمية المرونة الاقتصادية:

تلعب المرونة الاقتصادية دورا هاما في:

- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** المرونة الاقتصادية تساعد على تعزيز استقرار الاقتصاد في ظل التقلبات والصدمات العالمية، فبفضل وجود نظام اقتصادي مرّن، يكون الاقتصاد قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية وتخفيف الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية العالمية.
- **تشجيع الاستثمار والنمو:** المرونة الاقتصادية تعزز الثقة وتشجع الاستثمار، حيث يشعر المستثمرون بالثقة في القدرة على التكيف والتعامل مع التحديات القادمة. فعندما يكون هناك إطار اقتصادي مرّن ومتكيف، يتم توفير بيئة ملائمة للشركات والمستثمرين للاستثمار وتوسيع الأعمال التجارية، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- **تحسين المنافسة والابتكار:** المرونة الاقتصادية تشجع على التنافسية والابتكار في الاقتصاد. عندما يكون هناك تنوع ومرونة في القطاعات الاقتصادية، يتم تحفيز المنافسة وتطوير منتجات وخدمات جديدة. التحديات العالمية تعزز الحاجة إلى تقديم حلول جديدة وابتكارات للتعامل معها، والمرونة الاقتصادية توفر البيئة الملائمة لذلك.
- **تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية:** المرونة الاقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية عندما يواجه الاقتصاد التحديات العالمية. فمن خلال تنويع القطاعات الاقتصادية وتوسيع قاعدة الاقتصاد، يتم تقليل التأثير السلبي لأي تغيرات في القطاعات الرئيسية أو الاعتماد الزائد على قطاعات معينة. هذا يوفر إطاراً أكثر استقلالية واستدامة للاقتصاد.
- **تعزيز الاستجابة للأزمات:** المرونة الاقتصادية تسهم في تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للأزمات العالمية. عندما يكون هناك نظام اقتصادي مرّن، يمكن اتخاذ

إجراءات سريعة وفعالة للتعامل مع الأزمات وتقليل تأثيرها السلبي. يمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات مرونة مثل التنظيم المالي القوي والاحتياطات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي المستدام.

بشكل عام، المرونة الاقتصادية تعتبر أمراً حاسماً في ظل عدم اليقين الدولي، حيث يمكن للدول والاقتصادات أن تتكيف وتتحمل التحديات والتغيرات العالمية بطريقة فعالة ومستدامة. تعزز المرونة الاقتصادية الاستقرار والنمو والابتكار، وتسهم في بناء اقتصادات قوية ومتنوعة تستطيع التكيف مع أي سيناريو غير متوقع في المستقبل. توجد العديد من التجارب الاقتصادية المرنة في العالم، ومنها:

- نموذج الإبداع عن طريق الصدفة: يجمع هذا النموذج بين النموذج الموجه من خلال التكنولوجيا مع الإبداع الذي يحدث بشكل طبيعي عندما تتوفر الظروف الملائمة.
- البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي في سلطنة عمان<sup>(10)</sup>: يهدف هذا البرنامج إلى ربط استراتيجيات القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل التصنيع والنقل والتمويل والتعدين والسياحة والثروة الحيوانية والزراعة.
- الاقتصاد القائم على المعرفة في الإمارات العربية المتحدة: يهدف هذا النموذج إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحسين القدرات البشرية في المجال التكنولوجي.
- النموذج الاقتصادي الجديد في تركيا<sup>(11)</sup>: يهدف هذا النموذج إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي في تركيا، ويعتمد على تحقيق التنوع الاقتصادي وتطوير الصناعات الجديدة وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا.

وعليه، تتجلى أهمية المرونة الاقتصادية في عدة جوانب، يمكن تلخيصها في:

- **تنوع الاقتصاد:** المرونة الاقتصادية تعزز التنوع في القطاعات الاقتصادية وتقلل الاعتماد الزائد على قطاع واحد أو مصدر دخل واحد. يساهم التنوع في تخفيف تأثير الصدمات السلبية التي قد تؤثر على قطاع معين وتساعد في تعزيز النمو المستدام وتنويع مصادر الإيرادات.

- **المرونة في العرض والطلب:** تعنى المرونة في العرض والطلب بقدرة الاقتصاد على تعديل الإنتاج والاستهلاك بمرونة استجابة للتغيرات في الأسعار والطلب. إذا زاد الطلب على سلعة معينة، يجب أن يكون الاقتصاد قادرًا على زيادة الإنتاج بسرعة لتلبية الطلب المتزايد. وعلى العكس، إذا انخفض الطلب، يجب أن يكون الاقتصاد قادرًا على تقليص الإنتاج دون تكبد خسائر كبيرة.

- **التكيف مع التغيرات الهيكلية:** المرونة الاقتصادية تشير أيضًا إلى قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات الهيكلية والتغيرات الاقتصادية الكبرى. على سبيل المثال، تغيرات التكنولوجيا والعولمة والتغيرات الديموغرافية يمكن أن تؤثر على هيكل الاقتصاد وتتطلب تعديلات وتغييرات في الصناعات وسوق العمل. المرونة الاقتصادية تعزز القدرة على التكيف مع هذه التحولات وتحقيق التنمية المستدامة.

بشكل عام، المرونة الاقتصادية تعتبر صفة مهمة للأنظمة الاقتصادية الناجحة، حيث تساهم في تعزيز الاستقرار والنمو وتحسين قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحديات المتغيرة، حيث يتم تفعيل مخطط المرونة الاقتصادية من خلال اتباع الخطوات التالية:

- **تحليل المجالات المختلفة:** بتحليل المجالات المختلفة في الاقتصاد التي تحتاج إلى تعزيز المرونة. قد تتضمن هذه المجالات البنية التحتية، والتعليم والتدريب، والابتكار والبحث والتطوير، وتنظيم الأعمال، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال، والتنمية المستدامة، وغيرها.
- **تحديد الأهداف:** المراد تحقيقها من خلال تعزيز المرونة الاقتصادية. قد تشمل الأهداف زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز التوظيف، وتحسين المناخ الاستثماري، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتحقيق التنمية المستدامة، وغيرها.
- **التنسيق بين الجهات المعنية:** ضمن عملية التخطيط والتنفيذ، يجب تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية المختلفة مثل الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. بإنشاء آليات ومنصات للتواصل والتعاون بين هذه الجهات لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود وتجنب التداخلات غير المرغوب فيها.

• **تعزيز التكامل:** بتعزيز التكامل بين الإجراءات المختلفة بحيث تعمل معًا بشكل متكامل لتحقيق الأهداف المحددة. قد تتضمن هذه الخطوة توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات، وتبني السياسات التي تعزز التعاون بين القطاعات المختلفة، وتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا بين القطاعات.

• **مراقبة وتقييم الأداء:** قم بإنشاء نظام فعال لمراقبة وتقييم أداء الإجراءات المتخذة. قم بتحليل نتائج الإجراءات وتقييم فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. قم بإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر لتحسين الأداء وضمان التوازن والتنسيق المستمر.

## II - سمات الاقتصاد الدولي المعاصر في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي:

يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر بعدة سمات، والتي تتغير وتتطور باستمرار مع تغير الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في العالم، منها:

- **التكنولوجيا الرقمية:** حيث يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع جوانب الاقتصاد الدولي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي والتمويل الرقمي؛
- **العولمة:** حيث يتم توسيع نطاق الأسواق والتجارة عبر الحدود الوطنية، وتزايد الاندماج الاقتصادي بين الدول؛
- **التنافسية:** حيث يتنافس الدول والشركات على الموارد والأسواق والمواهب البشرية، ويتم تحسين الإنتاجية والجودة والابتكار لتحقيق المزيد من النجاح والربحية؛
- **الاستدامة:** حيث يتم التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة ومتوازنة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- **الاعتماد على المعرفة:** حيث يتم التركيز على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة كمحركات للنمو الاقتصادي والتنمية؛
- **التعاون الدولي:** حيث يتم التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

أدت هذه المميزات لارتفاع معدلات الاعتماد المتبادل، وبالتالي زيادة المخاطر المتبادلة والمشاركة المحتملة، وزيادة الشك في مدى استقرار المناخ الاقتصادي على المدى القصير

والمتوسط. ولما كانت الأوضاع الاقتصادية الدولية حاليًا تشهد تحديات وتغيرات هامة تؤثر على الاقتصادات العالمية، يتعلق ذلك بعدم اليقين السياسي والاقتصادي، والتوترات التجارية والجيوسياسية، وتداعيات جائحة كوفيد-19. فإن هذه التحديات تؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية وتطرح تحديات جديدة للدول والمنظمات الدولية. يمكن اجمالها فيما يلي:

- **عدم اليقين السياسي والاقتصادي:** تتزايد التوترات السياسية والاقتصادية في العديد من المناطق حول العالم، مثل التوترات التجارية بين الدول الكبرى وتداعيات النزاعات الإقليمية. هذا يؤدي إلى انخفاض الثقة في الأسواق وتراجع الاستثمارات وتباطؤ النمو الاقتصادي.

- **التوترات التجارية:** حيث تشهد العديد من الدول صراعات تجارية وتبادل للرسوم الجمركية والقيود التجارية، مما يؤثر على تدفقات التجارة العالمية ويزيد من حدة عدم اليقين الاقتصادي. التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي.

- **تداعيات جائحة كوفيد-19:** تأثرت الاقتصادات العالمية بشكل كبير بتقشي جائحة كوفيد-19. فرضت الإجراءات الصحية والإغلاقات العديد من التحديات على الشركات والقطاعات الاقتصادية، وتسببت في انكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. على الرغم من التحسن التدريجي، فإن تداعيات الجائحة لا تزال تؤثر على الاقتصادات وتزيد من عدم اليقين الاقتصادي.

- **سياسات السياسة النقدية والمالية:** تتباين سياسات السياسة النقدية والمالية بين الدول، حيث تتباين وتتغير مع مرور الوقت. يتعين على الدول التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم وتعزيز الاستدامة المالية، وهذا يشكل تحديًا إضافيًا في الوضع الاقتصادي الدولي الحالي.

- **التغير المناخي والاستدامة:** يعتبر التغير المناخي والاستدامة قضية هامة في الوضع الاقتصادي الدولي. يتعين على الدول والشركات اتخاذ التدابير اللازمة للحد منها والحفاظ على بقاء الإنسان.

## 1- عدم اليقين الاقتصادي الدولي سمة المجتمع الدولي المعاصر:

عدم اليقين الاقتصادي هو حالة من عدم الاستقرار والتوتر في البيئة الاقتصادية، حيث يتعذر توقع النتائج والتغيرات المستقبلية بدقة. يمكن أن ينشأ عدم اليقين الاقتصادي من عدة عوامل، بما في ذلك:

- **التوترات الجيوسياسية:** النزاعات العسكرية والتوترات السياسية بين الدول يمكن أن تؤدي إلى حالة عدم اليقين الاقتصادي، حيث تتسبب الحروب والنزاعات باضطرابات في سلاسل التوريد وتعطيل الأعمال التجارية وتراجع الاستثمارات، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وثقة المستثمرين.

- **السياسات الاقتصادية:** اتخاذ القرارات الاقتصادية العشوائية مثل التغيرات في السياسات المالية والنقدية والتجارية، يمكن أن يؤدي إلى عدم اليقين الاقتصادي، فقد يكون للتغيرات في السياسات الحكومية تأثير كبير على الأعمال والاستثمارات والسلوك الاقتصادي بشكل عام.

- **الأحداث العالمية غير المتوقعة:** حدوث أحداث غير متوقعة وغير قابلة للتنبؤ، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية العالمية، يمكن أن يزيد من عدم اليقين الاقتصادي. تتسبب هذه الأحداث في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وإثارة التوترات في الأسواق العالمية.

عدم اليقين الاقتصادي يؤثر على الأفراد والشركات، حيث يزيد من تردد الاستثمار وتخفيض الإنفاق وتأجيل القرارات الاقتصادية، كما يمكن أن يقلل عدم اليقين الاقتصادي من النمو الاقتصادي ويزيد من تقلبات في الأسواق المالية. وللتعامل مع عدم اليقين الاقتصادي، يعتمد الأفراد والشركات على التخطيط الجيد وتنويع الاستثمارات وتحقيق المرونة المالية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الدور الحكومي أيضًا في توفير الاستقرار الاقتصادي من خلال اتخاذ سياسات متوازنة وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي. وتبرز حالة عدم اليقين الاقتصادي الدولي من خلال عدة سمات ومظاهر تتضمن:

- **تقلبات سعر الصرف:** يشهد عدم اليقين الاقتصادي الدولي تقلبات في أسعار الصرف بين العملات المختلفة، إذ تتأثر أسعار الصرف بالتوترات السياسية والاقتصادية بين

الدول، ويمكن أن تتسبب في تقلبات حادة في قيمة العملة وتأثيرات على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

- **تباطؤ النمو الاقتصادي:** يمكن أن يؤدي عدم اليقين الاقتصادي الدولي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتأثرة، لأن الثقة والاستثمارات ترتبط بالاستقرار الاقتصادي، وعندما يكون هناك عدم اليقين وتوترات دولية، فإنها قد تؤدي إلى تراجع الثقة وتأجيل الاستثمارات، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.
- **تقلبات أسواق المال:** يترافق عدم اليقين الاقتصادي الدولي مع تقلبات في أسواق المال العالمية، فتتأثر أسعار الأسهم والسندات والسلع بالأحداث والتغيرات غير المتوقعة، وقد يشهد المستثمرون تقلبات حادة في قيمة استثماراتهم وتأثيرات على الثروات الشخصية والمؤسساتية.
- **تأثيرات التجارة الدولية:** يعكس عدم اليقين الاقتصادي الدولي على التجارة الدولية بطرق مختلفة، حيث قد تفرض الدول رسوم جمركية إضافية أو تطبق إجراءات تجارية حمائية لحماية الصناعات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم التجارة العالمية وتعزيز التوترات التجارية بين الدول.
- **تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل عدم اليقين الاقتصادي الدولي، حيث يمكن أن يتردد المستثمرون الأجانب في توجيه استثماراتهم نحو الدول التي تعاني من عدم اليقين والتوترات الدولية، مما يقلل من تدفقات رؤوس الأموال وفرص النمو الاقتصادي.
- **تغيرات في السياسات الاقتصادية:** قد تغير الدول سياساتها الاقتصادية بشكل مفاجئ في ظل عدم اليقين الاقتصادي الدولي، مما يؤثر على الشركات.

## 2- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي:

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي كانت شاملة ومتنوعة، وكان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي في مختلف القطاعات، وفاقمت حالة عدم اليقين الدولي، وادت الى تغيير كبير في الاستراتيجيات والنماذج الاقتصادية المنتهجة من قبل الدول. ومن بين التداعيات الرئيسية:

- تباطؤ النمو الاقتصادي؛

- ارتفاع معدلات البطالة؛
- تأثيرات على القطاعات الرئيسية؛
- تحديات في التجارة الدولية؛
- تأثيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلك التداعيات تسببت في تحديات كبيرة للاقتصاد الدولي، ودفعت الحكومات والمؤسسات الدولية إلى اتخاذ إجراءات استجابة لمواجهة تلك التحديات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

### 3- تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية تحدياً كبيراً للاستقرار الاقتصادي العالمي وتركت تداعيات سلبية على العديد من القطاعات الاقتصادية، منها:

- **ارتفاع أسعار النفط:** روسيا هي أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وقد أثرت الحرب على إمدادات النفط وتزايدت التوترات الأسواق العالمية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط و زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع التضخم في العديد من الدول، مما أثر على النمو الاقتصادي العالمي.
- **تأثير على الأسواق المالية:** الحروب والتوترات الجيوسياسية عادة ما تزعزع الاستقرار في الأسواق المالية العالمية. يمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية إلى هروب المستثمرين من المخاطرة وتراجع الاستثمارات، مما يؤثر على قيمة العملات وأسواق الأسهم العالمية.
- **تأثير على التجارة العالمية:** توترات الحرب تؤثر على حركة التجارة العالمية وتزيد من القيود التجارية والرسوم الجمركية. هذا قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتضييق نطاق الفرص التجارية بين الدول المعنية.
- **تأثير على الاستثمارات والأعمال:** الحروب والتوترات الجيوسياسية تؤثر على قرارات الاستثمار والأعمال، فتزداد المخاطرة وعدم اليقين، مما يجعل الشركات تتردد في توسيع أعمالها أو الاستثمار في المشاريع الجديدة.

• **تأثير على الاستقرار الاقتصادي العالمي:** تهديد الحرب يؤدي إلى هبوط الثقة في الأسواق العالمية وتراجع الثقة في النظام المالي العالمي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتفاقم الأزمات الاقتصادية في بعض الدول.

وحتى الآن، لم يتم اتخاذ تدابير دولية محددة بشكل رسمي للتصدي لتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هناك بعض الإجراءات والتحركات التي قامت بها الدول والمنظمات الدولية للمساعدة ولتهدئة التوترات الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الصراع. تلاها فيما بعد اشتعال الصراع بين فلسطين والكيان الصهيوني وموجة الشك والترقب التي فرضها على المستوى الدولي.

هذا ولا يخف أثر العدوان الإسرائيلي على غزة، في تأزيم الوضع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، حيث أدت المقاطعة التي تعرضت لها الماركات الإسرائيلية الى خسائر كبيرة تكبدتها شركات اقتصادية كبرى، وأثرت الحرب على النشاط السياحي بالمنطقة، والامدادات المختلفة من الطاقة والغذاء، كما نشرت حالة من الذعر وعدم اليقين بخصوص المستقبل الاقتصادي بالمنطقة.

### III - فاعلية الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة حالة عدم اليقين الاقتصادي الدولي: المرونة والتنوع.

تواجه الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، حالة عدم اليقين الاقتصادي الدولي التي تسببت فيها عوامل عديدة مثل التغيرات في أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، والتوترات التجارية العالمية، والتحول الجيوسياسي. تطبق الجزائر استراتيجية اقتصادية للتعامل مع حالة عدم اليقين الاقتصادي الدولي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرونة الاقتصادية.

وفقاً لتقارير مجموعة البنك الدولي، يواصل الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة<sup>(12)</sup>. ويتوقع تقرير البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نموًا بنسبة 2.3% في عام 2023؛ وقد وضعت الحكومة

خطة استراتيجية لإنعاش اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على النفط، تضمنت دعم بقية القطاعات مثل التجارة<sup>(13)</sup>.

## 1- سمات الاقتصاد الجزائري المعاصر:

الى غاية فترة قصيرة، وقبل سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتھا الدولة الجزائرية، تميز الاقتصاد الجزائري بـ:

- **اعتماد على صادرات النفط والغاز:** الجزائر تعتبر واحدة من أكبر دول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا. تعتمد الحكومة الجزائرية بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط والغاز لتمويل ميزانيتها واستيراد السلع الأساسية.
- **القطاع العام، الهيمنة:** يلعب القطاع العام دوراً هاماً في الاقتصاد الجزائري، حيث تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من الشركات والمؤسسات الحكومية في قطاعات مختلفة مثل النفط والغاز والتعدين والبناء والصناعة.
- **التنوع الاقتصادي المحدود:** على الرغم من جهود التنوع الاقتصادي في الجزائر، إلا أن الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز يعتبر عاملاً محدوداً للتنوع الاقتصادي. تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة لتنويع مصادر الإيرادات.
- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** واجهت الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة، وضعف التنمية البشرية، وضرورة تحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات والابتكار ونقص فرص العمل للشباب.

في ظل تزايد عدم اليقين العالمي، تواجه الجزائر التحديات الاقتصادية التالية:

- **تقلبات أسعار السلع العالمية:** نظراً لاعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإن هذه التقلبات تؤثر بشكل كبير ومباشر على إيرادات البلاد وموازنتها.
- **تباطؤ النمو العالمي:** إذا تباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق العالمية، يتأثر القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الجزائر نتيجة قلة الطلب الخارجي على المنتجات الجزائرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **تداعيات النزاعات والأزمات الإقليمية:** قد تؤثر النزاعات والأزمات الإقليمية مثلما يحدث في ليبيا، والنزاع في الصحراء الغربية، والأوضاع الاقتصادية في تونس، أو تبعات العدوان الإسرائيلي على غزة، الحرب الروسية الاكرانية على الجزائر، سواء من خلال تعطيل التجارة والاستثمارات أو زيادة تكاليف الأمن والدفاع. ما يؤثر على استقرار الاقتصاد الجزائري وقدرته على التعامل مع التحديات الداخلية.
- **تأثيرات السياسات الاقتصادية العالمية:** يمكن أن تؤثر السياسات الاقتصادية في الدول الأخرى على الجزائر، مثل السياسات التجارية والنقدية والتنظيمية، بما يؤثر على قطاعات محددة في الاقتصاد الجزائري وتفاعلها معها.

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية، مما أدى إلى تحسن الموازين الخارجية للبلاد وزيادة صادراتها. كما أشار إلى أن الارتفاع في صادرات البلاد من المنتجات غير الهيدروكربونية ساهم أيضًا في تحسين الموازنة الخارجية. ومع ذلك، بقي معدل التضخم مرتفعًا في الجزائر، وتأثرت الأسر الفقيرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي. استجابت الحكومة لهذا الأمر من خلال اتخاذ تدابير لحماية القوة الشرائية، مثل زيادة رواتب الموظفين وتقديم إعانات بطالة للشباب وتعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية. وشدد التقرير على أهمية توخي الحذر واتخاذ إجراءات لتعزيز الاستدامة المالية في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية. يتمثل ذلك في العمل على الإصلاحات الهيكلية وتعزيز استثمارات القطاع الخاص لتعزيز فرص العمل وتنويع مصادر الدخل<sup>(14)</sup>.

تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الشديد على النفط. في واحدة من الخطوات المتخذة لتحقيق ذلك عملت على تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وفتح الاقتصاد للمزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية. كما يمكن جعل النظام الاقتصادي أكثر عدالة من خلال خفض تكلفة الدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض؛ هذه الإصلاحات تهدف إلى إعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بحيث يوفر فرص عمل على أساس أكثر استدامة<sup>(15)</sup>.

## 2- التنوع الاقتصادي ضروري لتحقيق المرونة الاقتصادية للجزائر:

لتعزيز المرونة الاقتصادية في ظل تزايد عدم اليقين العالمي، اتخذت الجزائر بعض الإجراءات مثل التنوع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على صادرات النفط والغاز، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة. كما عملت على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية واقتصادية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية والتنمية المحلية من خلال تطوير البنية التحتية وتعزيز ريادة الأعمال وتعليم المهارات والابتكار التكنولوجي.

على المستوى الداخلي، تبنت الجزائر سياسات اقتصادية أكثر مرونة وتكيفاً، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وتحسين بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني لتطوير المهارات اللازمة للقوى العاملة.

في هذا الصدد، تم تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية على مر السنوات الأخيرة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، منها:

- **التنوع الاقتصادي:** تهدف الجزائر إلى تنويع قاعدة اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط والغاز الطبيعي. تتضمن هذه الجهود تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والطاقة المتجددة.
- **تحسين بيئة الأعمال:** تم اتخاذ إجراءات لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
- **الإصلاحات المالية والمصرفية:** تم تنفيذ إصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بهدف تعزيز الاستدامة المالية وتحسين النظام المصرفي وتعزيز الإشراف المالي.
- **تحرير الاقتصاد:** تم اتخاذ خطوات نحو تحرير الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص، بما في ذلك خصخصة بعض الشركات الحكومية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- **إصلاح قطاع الطاقة:** يهدف القطاع الطاقوي في الجزائر إلى زيادة الاستدامة وتحسين كفاءة الطاقة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.

- **تحسين التعليم والتدريب:** تم التركيز على تطوير نظام التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز قدرات العمالة المحلية.

وقد تم تطبيق خطة استراتيجية من قبل الحكومة الجزائرية لتنشيط اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط، تضمنت هذه الخطة مجموعة متنوعة من الإجراءات والمبادرات. وتشتمل بعض هذه الإجراءات على<sup>(16)</sup>:

- **دعم القطاعات الأخرى:** تم تعزيز الاهتمام بتنمية ودعم القطاعات الأخرى مثل التجارة والخدمات والصناعات الأخرى التي ليست مرتبطة بالنفط. هذا يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد بشكل شامل.
- **زيادة الصادرات غير النفطية:** تم تحقيق نجاح كبير في زيادة قيمة الصادرات غير النفطية. وفقًا للتقرير، فإن قيمة هذه الصادرات قفزت من 7 مليارات دولار في العام الماضي إلى 13 مليار دولار، مما يشكل رقمًا قياسيًا في تاريخ الجزائر الحديث.
- **إصدار قانون الاستثمار:** تم وضع قانون جديد للاستثمار يتضمن مزايا كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب. يهدف هذا القانون إلى جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال في البلاد.
- **التوسع في أسواق إفريقيا:** تم تعزيز الوجود الاقتصادي للجزائر في أسواق إفريقيا من خلال تنظيم المعارض التجارية داخل البلاد وخارجها، وزيادة عدد الرحلات الجوية والبحرية إلى القارة.
- **مناطق تجارية حرة:** تم العمل على إنشاء مناطق تجارية حرة مع موريتانيا ومالي والنيجر، مما يعزز التجارة والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول.
- **الاستغلال المعدني:** تم إيلاء اهتمام كبير لقطاع المعادن في الجزائر، حيث يحتوي غرب البلاد على منجم يحتوي على ثالث أكبر احتياطي عالمي من الحديد، بالإضافة إلى مشروعات استخراج الفوسفات بالشراكة مع الصين ومشروعات استخراج الذهب في الجنوب.
- **التطوير الزراعي والصناعي:** تم إنشاء بنك البذور لتحسين إنتاجية القطاع الزراعي والحيواني، وتعزيز الصناعات المحلية.

وفي هذا الاطار تم في:

- **قطاع الصناعة:** التركيز على تطوير الصناعات التحويلية والتصنيعية في الجزائر، مثل السيارات والمنتجات الغذائية والمنسوجات والإلكترونيات والصناعات الكيماوية. تم توفير مجموعة من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمار في هذا القطاع.
- **قطاع الطاقة:** يعتبر القطاع الطاقى في الجزائر أحد القطاعات الحيوية، وتشجع الحكومة الاستثمار في مجالات النفط والغاز الطبيعي، والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح.
- **قطاع البنية التحتية:** تسعى الجزائر إلى تحديث البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك النقل والطرق والموانئ والسكك الحديدية والاتصالات. تم توفير فرص استثمارية في هذا القطاع لتحسين البنية التحتية وتسهيل التجارة والتنقل.
- **قطاع الزراعة والأغذية:** التركيز على تطوير الزراعة وصناعة الأغذية في الجزائر، مع التركيز على زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتنويع المنتجات الزراعية.
- **قطاع السياحة:** يعتبر السياحة قطاعاً مهماً لتنويع الاقتصاد الجزائري. تم تشجيع الاستثمار في تطوير المنتجات السياحية وتحسين البنية التحتية السياحية لجذب السياح وتعزيز القطاع السياحي.

### 3- برامج دعم وتأطير فضاء الاعمال في الجزائر لتعزيز المرونة الاقتصادية:

اعتمدت الجزائر على جملة من البرامج حكومية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) ومنها:

- **برنامج دعم الابتكار والبحث العلمي:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأنشطة البحثية والابتكارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. يتضمن البرنامج توفير تمويل للمشاريع البحثية والتطويرية ودعم إنشاء مراكز البحث وتطوير التكنولوجيا.
- **صندوق التحقيق في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا:** يهدف هذا الصندوق إلى دعم الأبحاث والتطوير في مجالات مختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والطاقة، والبيئة، والموارد المائية. يقدم الصندوق تمويلاً للمشاريع البحثية والتجارب الميدانية وتطوير التكنولوجيا.

- **برنامج الابتكار التكنولوجي والتحديث الصناعي:** يهدف هذا البرنامج إلى دعم التحديث والتحسين التكنولوجي في القطاع الصناعي. يشمل البرنامج تقديم تمويل للشركات لتطوير وتحديث تقنيات الإنتاج وتعزيز الابتكار في العمليات الصناعية.

- **برنامج تطوير القدرات التكنولوجية:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير قدرات المؤسسات والشركات في مجال التكنولوجيا والابتكار. يشمل البرنامج توفير التدريب والاستشارات التقنية والدعم المالي لتحسين الكفاءة التكنولوجية وتعزيز التنافسية.

في هذا الصدد، ومن أجل تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، عملت الجزائر على اتخاذ عدة إصلاحات، أهمها:

- **تبسيط العقوبات البيروقراطية وتعقيدات إجراءات الإدارة:** من خلال تبسيط إجراءات التراخيص وإدخال الخدمات الإلكترونية وتسريع أوقات المعالجة،
- **تحسين النظام القانوني:** بتبني نظام قانوني فعال ومستقل أمرًا حاسمًا لحماية حقوق الشركات والمستثمرين؛ يتضمن ذلك تعزيز الأمان القانوني وتسريع إجراءات المحاكم ومكافحة الفساد.
- **إصلاحات ضريبية:** باعتماد إصلاح شامل للضرائب من الأعباء المالية على الشركات وخلق حوافز للاستثمارات، بما في ذلك خفض ضرائب الشركات وتبسيط النظام الضريبي وإلغاء اتفاقيات الازدواج الضريبي، يسمح بتوفير مناخ استثماري أكثر انفتاحًا.
- **تعزيز المنافسة:** لمنع حدوث الاحتكار بإنشاء هيئة مستقلة للمنافسة وتنفيذ قواعد المنافسة وتشجيع ممارسات التجارة العادلة.
- **تعزيز الملكية الفكرية:** لحماية أفضل للملكية الفكرية القوة الابتكارية ونقل التكنولوجيا، وذلك من خلال تحسين تنفيذ حقوق النشر وحقوق البراءات وحقوق العلامات التجارية.
- **تحسين نظم التعليم والتدريب:** فالاستثمارات في التعليم والتدريب تعد أمرًا حاسمًا لتطوير قوة عمل مؤهلة. يمكن أن يشمل ذلك تحديث نظام التعليم وتعزيز المهارات الفنية وتوفير التدريب المهني.
- **تعزيز البحث والتطوير:** إن تعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير الابتكارات وتعزيز التنافسية وتعزيز المرئية والرقمنة. يمكن تحقيق هذه الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال في

الجزائر وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، فمن المهم أن تُنفذ هذه الإصلاحات بشكل منظم وأن يتم مراقبتها بشكل جيد لتحقيق نتائج مستدامة.

- **مراقبة وتقييم الأداء:** من خلال إنشاء آليات مراقبة وتقييم فعالة لقياس تقدم تنفيذ الإصلاحات وتحديد المشكلات واتخاذ التدابير اللازمة للتصحيح، تكون هذه الآليات مستقلة وموثوقة وتعمل على تقديم تقارير منتظمة وشفافة حول التقدم المحرز.
- **الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:** حيث يسهم القطاع الخاص في توفير الموارد والخبرات اللازمة، بينما يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا هامًا في مراقبة التنفيذ وتعزيز المساءلة.

### الخاتمة:

تعتمد مرونة الاقتصاد على قدرته على التكيف مع التحديات والتغيرات الاقتصادية والمحيطية به. وفي الحالة الجزائرية، يمكن اعتبار الاقتصاد مرناً إلى حد ما نظراً للجهود التي تبذلها البلاد في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال. فالجزائر تسعى جاهدة لتحقيق تنويع اقتصادي من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات المالية. هذه الجهود تهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على صادرات النفط وتنويع مصادر الدخل. علاوة على ذلك، تعمل الجزائر على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي. حيث تم اتخاذ إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق الملكية وتشجيع التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. وعلى الرغم من التحسن المستمر في الميزان التجاري وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يواجه بعض التحديات. تظل توازنات الاقتصاد الكلي تحت تأثير أسعار النفط العالمية، حيث تعتبر صادرات النفط مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية. وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري معرض لتقلبات سعر النفط وتأثيرها على القدرة على تحقيق نمو مستدام في المدى الطويل.

لذلك، فإن تنفيذ الإصلاحات المستمرة يظل ضرورياً لتمكين القطاع الخاص من أن يصبح محركاً للنمو المستدام وتعزيز التنوع الاقتصادي. يبرز ذلك من خلال تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الأخرى غير النفطية، وتعزيز التجارة الخارجية وتوسيع قاعدة العملاء والأسواق المستهدفة. كما يتطلب الأمر تعزيز البنية التحتية وتعليم المهارات وتنمية الموارد البشرية.

بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، يمكن تعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> - تريعبوب طروم، "ما هي المرونة الاقتصادية؟"، أنا أصدق العلم، نشر بتاريخ 17 أوت 2019، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (20:10) في: <https://www.ibelieveinsci.com>
- <sup>2</sup> - كريم سعيد، "أهمية قياس المرونة الاقتصادية للحكومات والمستثمرين"، فورتنشن، نشر يوم 27 نوفمبر 2022، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023، 20:02 في: <https://fortune-arabia.com>
- <sup>3</sup> - بورغه برنده وبوب ستيرنفيل، المرونة ودورها في تحقيق النمو الشامل والمستدام، "MCKINSEY AND COMPANY"، نشر يوم 7 جوان 2022، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (20:23) في: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/highlights-in-arabic/resilience-for-sustainable-inclusive-growth-arabic/ar>
- <sup>4</sup> - الأمم المتحدة، "أقل البلدان نمواً، خطة التكيف الوطنية/ المبادئ التوجيهية التقنية لعملية خطة التكيف الوطنية"، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ديسمبر 2012، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (20:35)، في: [https://unfccc.int/sites/default/files/resource/naptechguidelines\\_arAB.PDF](https://unfccc.int/sites/default/files/resource/naptechguidelines_arAB.PDF) نايجل ميلر، "اقتصاديات التكيف مع المناخ"، الاقتصاد حسب التصميم، نشر يوم 15 نوفمبر 2022، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (20:41) في: <https://www.economicsbydesign.com/ar/>
- <sup>5</sup> - ايداد الدحيات، "تحديث الاقتصاد الأردني: نقلة نوعية نحو الأمن المائي"، NATURE MIDDLE EAST، نشر يوم 17 سبتمبر 2022، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (20:46)، في: <https://jwp-nme.public.springernature.app/ar/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2022.52>
- <sup>6</sup> - الأمم المتحدة، ازدهار البلدان كرامة الإنسان (الأسكو)، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030، في: [file:///C:/Users/HP/Downloads/arab-horizon-2030-innovation-perspectives-sdgs-arab-region-arabic\\_0.pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/arab-horizon-2030-innovation-perspectives-sdgs-arab-region-arabic_0.pdf)
- <sup>7</sup> - شيماء صبحي إبراهيم شحاته، "مؤسسات المعلومات وآليات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة: المكتبة المركزية لوزارة الموارد المائية والري نموذجاً"، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات (المجلد 2، العدد 2، يناير 2021، 43-90).
- <sup>8</sup> - وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"، الحوار الفكري (المجلد 15، العدد 2، ص ص. 01-18، 30 جانفي 2021).
- <sup>9</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "خمس أسباب تبين جدوى الاقتصاد البيولوجي العالمي الدائري والمستدام"، نشر يوم 19 نوفمبر 2020، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (21:18)، في: <https://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1331265>
- <sup>10</sup> - "البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي"، عماننا، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (21:26) في: [https://omanportal.gov.om/wps/portal/index/interact/tanfeedh!ut/p/a1/hc6xCsIwGATgZ\\_EJckIKsONva20aS4iptWaRTBLQ6iA-v1W6qrcdfAfHAhtYGOMzneMj3cZ4efegTtZxxWsLs-zdGrQj74gLAWQTOE4AX0L4tz-w8CG-MSuvMwFbeQ5Nui4K6gTfqlIbACb69Z0LUHlvmrYrZJlmc3gx4f7dUDStHgBRvVaiA!!/dl5/d5/L0IDU1EvUU5RSy80SIN/FL2Fy](https://omanportal.gov.om/wps/portal/index/interact/tanfeedh!ut/p/a1/hc6xCsIwGATgZ_EJckIKsONva20aS4iptWaRTBLQ6iA-v1W6qrcdfAfHAhtYGOMzneMj3cZ4efegTtZxxWsLs-zdGrQj74gLAWQTOE4AX0L4tz-w8CG-MSuvMwFbeQ5Nui4K6gTfqlIbACb69Z0LUHlvmrYrZJlmc3gx4f7dUDStHgBRvVaiA!!/dl5/d5/L0IDU1EvUU5RSy80SIN/FL2Fy)
- <sup>11</sup> - جلدن اتباي شانلي، "كيف يفهم النموذج الاقتصادي الجديد الذي طبقه أردوغان"، أحوال تركيا، نشر يوم 28 أكتوبر 2022، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (21:30)، في: <https://ahvalnews.com/ar/kyf-yufhm-alnmwdhj-alaqtsady-aljdyd-aldhy-tbqh-ardwghan/alaqtsad-altrky>
- <sup>12</sup> - البنك الدولي، "الاقتصاد الجزائري مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود"، بيان صحفي نشر يوم 01 أبريل 2023، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (23:04)، في: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-co>
- <sup>13</sup> - البنك الدولي، "الجزائر: استغلال الظروف المواتية لتعزيز نمو قوي زمتنوع في البلاد"، بيا صحفي نشر يوم 22 جوان 2023، شوهذ يوم 17 نوفمبر 2023 (23:07)، في: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/06/22/algeria-embracing-favorable-winds-to-foster-robust-and-diversified-growth>

<sup>14</sup> - المكان نفسه.

<sup>15</sup> - صندوق النقد الدولي، "الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيكه في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، نشر يوم 07 جويلية 2016، شوهده يوم 17 نوفمبر 2023 (23:30)، في:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a>

<sup>16</sup> - "لأول مرة منذ استقلالها، الجزائر تخطو بعيدا عن اقتصاد النفط"، عربية SKY NEWS، نشر يوم 16 جويلية 2023 ، شوهده يوم 17 نوفمبر 2023 (23:35)، في:

<https://www.skynewsarabia.com/business/1637618-%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%88-%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8B%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7>